

Distr.: General
10 September 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون
البند ١١٣ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*
انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية
وانتخابات أخرى: انتخاب خمسة عشر عضوا
في مجلس حقوق الإنسان

مذكرة شفوية مؤرخة ٢ تموز/يوليه ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة
من البعثة الدائمة لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة

تُهدي البعثة الدائمة لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى رئيس الجمعية العامة
للأمم المتحدة ويشرفها الإشارة إلى أن حكومة إندونيسيا قررت تقديم ترشيحها لعضوية
مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧ في الانتخابات المقرر إجراؤها في تشرين
الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

وفي هذا الصدد، يشرف البعثة الدائمة لإندونيسيا أن تحيل مذكرة بالتعهدات
والالتزامات الطوعية التي أخذتها إندونيسيا على عاتقها وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠
(انظر المرفق).

* A/69/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٢ تموز/يوليه ٢٠١٤ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة

ترشيح إندونيسيا لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧

التعهدات والالتزامات الطوعية التي أخذتها إندونيسيا على عاتقها

١ - انطلاقاً من روح مواصلة الإسهام في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيد العالمي، تقدّم حكومة جمهورية إندونيسيا ترشيحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧ في الانتخابات المقرّر إجراؤها خلال الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة في نيويورك، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

٢ - ويفوّض دستور إندونيسيا لعام ١٩٤٥ حكومة إندونيسيا بأن تدفع بنشاط عجلة السلام والعدل الدوليين، وأن تعمل أيضاً على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وتُقرّ إندونيسيا بأن حقوق الإنسان هي حقوق عالمية، مترابطة، متشابكة، لا تقبل التجزئة، وأن حقوق الإنسان والحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية يجب أن تعامل على المستوى العالمي بطريقة منصفة ومتكافئة، على قدم المساواة، وأن يُولى لها القدر نفسه من الاهتمام.

٣ - وتؤكد إندونيسيا باستمرار أن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيد العالمي ينبغي أن يتم دائماً عن طريق الحوارات البناءة والتعاون الدولي، بما يهدف إلى تعزيز قدرة الدول على الامتثال لالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان. وتدافع إندونيسيا بثبات أيضاً عن الرأي القائل بأن السعي للنهوض بقضية حقوق الإنسان عبر العالم ينبغي أن يجري على أساس مبادئ الموضوعية والنزاهة وعدم الانتقائية وإزالة المعايير المزدوجة والتسييس.

٤ - وإندونيسيا أحد الأعضاء المؤسسين لمجلس حقوق الإنسان في عامي ٢٠٠٦-٢٠٠٧، وقد أعيد انتخابها للفترتين ٢٠٠٧-٢٠١٠ و ٢٠١١-٢٠١٤. وقد اضطلعت خلال عضويتها في مجلس حقوق الإنسان بدور نشط وبنّاء شمل التطوير المؤسسي للمجلس.

٥ - وكجزء من تعهدات والتزامات إندونيسيا تجاه مجلس حقوق الإنسان، تطوّعت إندونيسيا لتكون بين البلدان الأولى الخاضعة لعملية الاستعراض الدوري الشامل في نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وتنفّذ إندونيسيا بأمانة معظم التوصيات التي تمّ قبولها على النحو الوارد في عملية الاستعراض الدوري الشامل، بما فيها التزاماتها الطوعية. وقد خضعت إندونيسيا للدورة الثانية لعملية الاستعراض في أيار/مايو ٢٠١٢. وعلاوة على ذلك، أسهمت إندونيسيا بنشاط في صياغة الطرائق التقنية لعملية الاستعراض. كما تعاونت مع هيئات

معاهدات حقوق الإنسان بتقديم تقاريرها الدورية المتعلقة بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، فضلاً عن وثيقتها الأساسية الموحدة.

٦ - وقد شاركت إندونيسيا بنشاط في الجهود الرامية إلى تحقيق المجموعة الأساسية من عدة مبادرات في المجلس، بما فيها ما يتعلق بقضايا حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، وتعزيز التعاون التقني وبناء القدرات في ميدان حقوق الإنسان، والمساواة في المشاركة السياسية، وآثار الفساد السلبية على التمتع بحقوق الإنسان. وواصلت إندونيسيا أيضاً تعاونها مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة في مجلس حقوق الإنسان، بما في ذلك تلقيها مؤخراً زيارة من المقررة الخاصة المعنية بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب وبالحق في عدم التمييز في هذا السياق في أيار/مايو ٢٠١٣.

٧ - وفي سياق أوسع نطاقاً، تواصل إندونيسيا توطيد جهودها الرامية إلى زيادة تعزيز وحماية حقوق الإنسان لشعبها. وتسترشد هذه الجهود بخطط عمل وطنية خمسية لحقوق الإنسان على النحو المنصوص عليه في إعلان وبرنامج عمل فيينا. وما زالت إندونيسيا تتبع هذا النهج وهي حالياً تنفذ المرحلة الثالثة من خطة عملها الوطنية لحقوق الإنسان، التي تشمل ٥٠٥ من اللجان الوطنية ودون الوطنية.

٨ - وإندونيسيا طرف في ثمانية صكوك دولية أساسية لحقوق الإنسان والبروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل، وجميع الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية في مجال حقوق الإنسان. وقد حققت إندونيسيا تقدماً ذا شأن في عملية التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. وجرت مواءمة التشريعات والأنظمة الوطنية الإندونيسية وفقاً لتلك الصكوك. كما روعي تنفيذ هذه الصكوك في التنمية الوطنية لإندونيسيا، ورُبط هذا التنفيذ بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٩ - وعملت إندونيسيا، في سعيها إلى زيادة قدرتها على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، على تمكين آليات مختلفة منها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. كما يجري حالياً تعزيز قدرة السلطات المركزية والمحلية. وانطلاقاً من روح الشراكة، تعاونت حكومة إندونيسيا بنشاط مع منظمات المجتمع المدني في الجهود الجماعية الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

١٠ - ولكون إندونيسيا ثالث أكبر ديمقراطية ويعيش فيها أكبر عدد من السكان المسلمين في العالم، وتهتدي بمبدأ الحرية والتسامح الدينيين، فإنها تمثل دليلاً حياً على أن الديمقراطية

والإسلام يمكن أن يتعايشا سلمياً، بشكل متناغم وبنّاء. وتواصل إندونيسيا أيضاً العمل بنشاط لتعزيز الحوارات الصادقة للنهوض بقضايا حقوق الإنسان، بما في ذلك الحرية والتسامح الدينيان، وتوسيع آفاق التفاهم بين الحضارات والثقافات والأديان، عن طريق مختلف المبادرات الثنائية والإقليمية والأقليمية. وتشمل هذه المبادرات متددي بالي للديمقراطية، والحوارات الإقليمية بين الأديان لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، والمؤتمر الدولي لعلماء الإسلام، والمؤتمر الوزاري المعني بالشراكة الاستراتيجية الآسيوية - الأفريقية الجديدة لبناء القدرات من أجل فلسطين.

١١ - وأسهمت إندونيسيا في الجهود الهادفة إلى النهوض بقضايا حقوق الإنسان في المنطقة، وستظل تؤدي دوراً رائداً فيها. واضطلعت إندونيسيا بدور هام في تحويل رابطة أمم جنوب شرق آسيا إلى منظمة تستند إلى قواعد محددة وتحترم مبادئ الديمقراطية والحرريات الأساسية وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على النحو الوارد في ميثاق الرابطة المعتمد في عام ٢٠٠٧. وعلى المنوال نفسه، تؤيد إندونيسيا بقوة زيادة فعالية اللجنة الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا. وقد استهلت إندونيسيا حواراً حول حقوق الإنسان مع اللجنة الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في حزيران/يونيه ٢٠١٣ من أجل تشجيع المشاركة في الخبرات المتعلقة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بغية توطيد ولاية اللجنة.

١٢ - وأسهمت إندونيسيا أيضاً في المساعي المبذولة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في إطار منظمة التعاون الإسلامي، بما في ذلك عن طريق اللجنة الدائمة المستقلة المعنية بحقوق الإنسان وحركة عدم الانحياز.

١٣ - وستواصل إندونيسيا تعاونها النشط والبنّاء من أجل تعزيز الاحترام العالمي لجميع حقوق الإنسان والحرريات الأساسية على أساس عالميتها، وعدم قابليتها للتجزئة، والالائقية، ونزاهتها وتشابكها وترابطها، بما يشمل التعهدات والالتزامات التالية:

على الصعيد الوطني:

- ستواصل حكومة إندونيسيا، كجزء من البرنامج الوطني لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في إندونيسيا، تنفيذ خطة عملها الوطنية لحقوق الإنسان.
- وستواصل إندونيسيا تعزيز آليات حقوق الإنسان على الصعيد الوطني وعلى صعيد المقاطعات والمناطق والبلديات.

- وتواصل إندونيسيا إحراز التقدم في تنفيذ قوانينها وأنظمتها المتعلقة بحقوق الإنسان، مما يؤدي إلى تحسين مستوى التنسيق والتآزر بين السلطات الحكومية، وتعزيز الأطر التشريعية، واستمرار تعميم مراعاة حقوق الإنسان في عملية صنع السياسات على جميع المستويات.
- وما زالت إندونيسيا تعمل على توطيد شراكاتها مع مختلف الجهات المعنية في إطار تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في البلد، بما فيها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومجموعات المجتمع المدني.
- وستواصل إندونيسيا تكثيف جهودها الوطنية وأنشطة التنسيق على الصعيد الداخلي من أجل التصديق على بعض المعاهدات الدولية الرئيسية المتبقية في مجال حقوق الإنسان.

على الصعيدين الإقليمي والثنائي:

- ستواصل إندونيسيا دعم أعمال اللجنة الحكومية الدولية لحقوق الإنسان التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في المنطقة، فضلاً عن أعمال لجان مواضيعية أخرى تابعة للرابطة وذات صلة بحقوق الإنسان، كاللجنة المعنية بالمرأة والطفل التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا.
- وستواصل إندونيسيا تعزيز المثل الديمقراطية ورأب الفجوات في التنمية السياسية في آسيا عن طريق دفع عجلة الحوار والتعاون العملي، ولا سيما عبر منتدى بالي للديمقراطية - وهو منتدى مفتوح وشامل للبلدان في المنطقة، أسّسته إندونيسيا في عام ٢٠٠٨.
- وستواصل إندونيسيا تقديم الدعم للجهود المبذولة في إطار منظمة التعاون الإسلامي من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في البلدان الأعضاء فيها، والإسهام كذلك في تلك الجهود.
- وستواصل إندونيسيا تعزيز وتوسيع نطاق تعاونها وحوارها ومشاوراتها على الصعيد الثنائي في مجال حقوق الإنسان.

على الصعيد الدولي:

- ستواصل إندونيسيا العمل مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والتعاون معها.
- وستواصل إندونيسيا أيضاً تعزيز مساعيها لكفالة أن يُولى في أعمال مجلس حقوق الإنسان القدر نفسه من الاهتمام إلى جميع حقوق الإنسان، ليس فقط إلى الحقوق المدنية والسياسية، وإنما أيضاً إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلاً عن الحق في التنمية.
- وستضطلع إندونيسيا بدور أنشط في تعزيز الحوار المتعلق بحقوق الإنسان والتعاون بين الأديان على كل من الصعيد الدولي والمتعدد الأطراف.
- وستواصل إندونيسيا تعاونها مع دول أعضاء أخرى من أجل تعميم مراعاة حقوق الإنسان في أعمال الأمم المتحدة.
- وستواصل إندونيسيا وتعزز تعاونها الهادف مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.